

دخول الشاهد السباق الرئاسي يُغيّر معادلات التنافس

الشاهد يتحدى النهضة برفض الاستقالة من رئاسة الحكومة



رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد ينضم إلى السباق الرئاسي بإعلان عن ترشحه للانتخابات المزمع إجراؤها منتصف سبتمبر المقبل، وهو ما أحيى الجدل بشأن استغلال موارد الدولة لأغراض انتخابية.

الجسمي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - بدأت معادلات التنافس الانتخابي في علاقة بالاستحقاق الرئاسي التونسي السابق لأوانه، المقرر تنظيمه في منتصف شهر سبتمبر المقبل، تتغير بسرعة، بدخول رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، هذا السباق، وسط تصعيد للخطاب السياسي في ظل مناخ مُلبّد بالتوترات التي تُنذر بحملات انتخابية ساخنة.

واختار يوسف الشاهد الانضمام إلى هذا السباق في الربع ساعة الأخير، حيث وصل في حدود الساعة التاسعة من صباح الجمعة، بالتوقيت المحلي، إلى مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مصحوبا بالعشرات من أنصار حزبه "تحيا تونس"، لتقديم ملف ترشحه لهذا الاستحقاق الرئاسي، وذلك قبل ساعات قليلة من غلق باب قبول ملفات الترشح.

وكان الشاهد (44 عاما)، قد أعلن في ساعة متأخرة من مساء الخميس، نيته الترشح إلى الانتخابات الرئاسية خلال اجتماع استثنائي للجلس الوطني لحزبه "تحيا تونس" الذي تأسس في بداية السنة، وأصبح يملك ثاني أكبر كتلة نيابية في البرلمان الحالي، وذلك بعد كتلة حركة النهضة برئاسة راشد الغنوشي.

وقال في كلمة ألقاها خلال ذلك الاجتماع الاستثنائي للجلس الوطني لحزبه الذي عُقد في قصر المؤتمرات بتونس العاصمة، "سأتحمل المسؤولية بقبول الترشح لمنصب رئيس الجمهورية".

وأضاف أنه يريد من خلال هذا الترشح أن يعيد "القطيعة مع المنظومة التي تكبل حاليا تونس، وهي منظومة القوانين القديمة"، مؤكدا في نفس الوقت أنه "مرشح القوى الوطنية والتقدمية". كما أكد أنه ليس "العصفور النادر للنيضة"، وذلك في إشارة إلى تصريحات سابقة لرئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي أشار فيها إلى أن حركته بصدد البحث عن "عصفور نادر" لترشيحه لخوض هذا الاستحقاق الرئاسي.

ويرأس يوسف الشاهد الحكومة التونسية الحالية منذ شهر أغسطس من العام 2016، وكان قبل ذلك قياديا في حركة "نداء تونس" التي فازت بانتخابات 2014، لكنها جُمِدت عضويته بسبب خلافاته مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وارتبط اسمه خلال الأشهر القليلة الماضية، بالكثير من الجدل الذي اختلطت فيه الاتهامات المتبادلة بينه وبين بقية القوى السياسية، وخاصة منها الديمقراطية المدنية والوسطية والحدائرية، بسبب حصيلة عمل حكومته، ومواقفه السياسية التي عكست اصطفاها إلى جانب حركة النهضة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس، أثار قرار الشاهد خوض السباق الرئاسي سلسلة لا تنتهي من التساؤلات، لاسيما وأن توقيته بدأ على صلة بحسابات سياسية مُرتبطة بمعادلات العملية الانتخابية، وتعيدتها التي تداخلت فيها التطلعات الذاتية، ونشأبت مع جملة من العوامل الحزبية التي أملت مراهنات مُتعددة. ولا يتردد البعض من المراقبين في وصف تلك المراهات بـ"الخاطئة"، فيما يذهب البعض الآخر إلى التحذير من

نداء تونس، من القول لـ"العرب"، إن تمسك الشاهد برئاسة الحكومة "مرده سبب واحد، وهو أنه يعرف أنه دون هذا المنصب، لن يعني شيئا للتونسيين، فلا أدأوه طيلة السنوات الماضية يُقنع عقلا، ولا في تاريخه ما يمكن أن يستند إليه، كما أن حزبه نفسه لم يكن ليتأسس أصلا لو لا وجوده على رأس السلطة التنفيذية".

أما بالنسبة لعلاقة الشاهد مع النهضة، فقد اعتبر شوكات، أن راشد الغنوشي "سيقف خلال الأيام القادمة على أن تحالف حركته مع الشاهد بما تسببه في إيلام الرئيس الراحل ساعتها، لم يكن إلا خطأ جسيما ارتكبه في حق نفسه وحركته قبل حق الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي".

ورأى المحلل السياسي عليّة العلاني، أن رفض الشاهد الاستقالة من رئاسة الحكومة "يمكن اعتباره" تحديا للغنوشي، رغم أنه لا يوجد أي مانع قانوني أو دستوري في بقائه في منصبه. وقال لـ"العرب"، إن ترشح يوسف الشاهد للانتخابات الرئاسية متوقع، ولو لم يترشح لانقرض عقد حزبه الجديد "تحيا



عليّة العلاني
قول الشاهد إنه «ليس عصفور النيضة»، يحتاج هذه المرة إلى أفعال

فرص ضعيفة لنجاح الهدنة في طرابلس

طرابلس - لا تلوح بوادر قبول طرفي القتال في ليبيا بالهدنة التي يسعى المبعوث الأممي غسان سلامة إلى فرضها بمناسبة عيد الأضحى. وتتعرق الأزمة التي اندلعت مؤخرا بين سلامة وحكومة الوفاق ومن خلفها تيار الإسلام السياسي بسبب إحاطته أمام مجلس الأمن تلك المساعي رغم مطالب دولية بضرورة تبني مقترح الهدنة.

واتهم سلامة في إحاطته حكومة "الوفاق" بالتحالف مع مقاتلين متطرفين، وكذلك استخدام مطار معيتيقة لأغراض عسكرية في الوقت الذي عملت فيه حكومة فايز السراج لفترة طويلة على استثمار استهداف المطار لتهام الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر باستهداف المدنيين.

ودعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مساء الخميس الأطراف الليبية المتحاربة جنوب العاصمة طرابلس إلى قبول هدنة إنسانية في عيد الأضحى. وعبّرت البعثة عن أملها بأن "تتلقى موافقة مكتوبة من قبل هذه الأطراف في موعد لا يتجاوز منتصف ليل الجمعة/السبت من هذا الأسبوع".

وطالبت بعثة الأمم المتحدة طرفي النزاع في مناسبات عديدة بالموافقة على هدنة إنسانية، لكن كل هذه المحاولات فشلت.

وكانت الدعوة الأخيرة للبعثة لقبول هدنة مماثلة جرت في نهاية يونيو الماضي عندما طالبت بهدنة إنسانية خلال عيد الفطر.

وفي الوقت الذي يعمل فيه سلامة جاهدا لإنجاح فرض الهدنة، نقلت وسائل إعلام تابعة للإسلاميين عن عدد ممن وصفهم "تنشطاء المجتمع المدني والأفراد" دون تسميتهم دعوات إلى الخروج في مظاهرة عصر الجمعة للمطالبة برحيل المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة في "ميدان الشهداء" بالعاصمة طرابلس. وجاءت تلك الدعوات كرد على إحاطة سلامة التي اعتبرت بالإسلاميون متحيزة للجيش.

وقال عضو مجلس النواب المقرب لتيار الإسلام السياسي إن "المجتمع الدولي يحاول استغلال الأحداث للضغط على الشارع لإعلان هدنة لن يستفيد منها إلا حفتر لأنه يترشح ويريد الحفاظ على ما وصل له حتى ينتقل لحل سياسي" ما يعيق الشكوك في رفض الميليشيات للهدنة.

ويؤدوره بعث المشير خليفة حفتر بإشارات تحمس رفضه مقترح الهدنة حيث أصدر بعد ساعات من بيان البعثة الأهمية تعليمات لكافة الوحدات العسكرية بالالتزام بالدوام خلال أيام الوقوف بجبل عرفة وعيد الأضحى.

تحذير صعب

نداء تونس، من القول لـ"العرب"، إن تمسك الشاهد برئاسة الحكومة "مرده سبب واحد، وهو أنه يعرف أنه دون هذا المنصب، لن يعني شيئا للتونسيين، فلا أدأوه طيلة السنوات الماضية يُقنع عقلا، ولا في تاريخه ما يمكن أن يستند إليه، كما أن حزبه نفسه لم يكن ليتأسس أصلا لو لا وجوده على رأس السلطة التنفيذية".

أجهزة الدولة سلاح أصحاب السلطة: من يحضن الانتخابات في تونس

الأزمة السياسية تتمدد إلى صراع علني بين رموز العسكر في الجزائر

حسابه الخاص على الفيسبوك، بأن "ما يدور بين خالد مزار وبين قايد صالح، يؤكد مجددا على سرعة مطلب الدولة المدنية وإبعاد العسكر عن السلطة والحسابات السياسية".

وأوحدت الهتافات والشعارات المرفوعة في المسيرة الاحتجاجية في الجمعة 25 من عمر الحراك الشعبي، إلى أن المحتجين متمسكين برحيل كل رموز السلطة وتحقيق التغيير الشامل، وأن الصراعات ونصبة الحسابات بين الأجنحة تترجم النمط الذي أدبرته به البلاد على مدار العقود الماضية.

وتطوير المؤسسة، وتكييفها مع الحرب المعلنة على الإرهاب منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. ولم تلق دعوة نزار فينغلا شعيبا، حيث اعتبر ناشطون في الحراك الشعبي الأمر "لا يعينهم، وأنهم لا صلة لهم بتصفية الحسابات بين أركان المؤسسة العسكرية".

ويدفع وصف نزار للمعنيين باندائه بـ"الأصدقاء"، إلى تساؤلات عميقة حول إمكانية احتفاظ الرجل بامتدادات وولاءات داخل المؤسسة العسكرية، يمكن أن تدخل على خط التطور الجديد سواء بالانقلاب على القيادة الحالية أو إحداث

في خضم جدل محتدم حول تمدد الأزمة السياسية إلى أعنى وأقوى المؤسسات في البلاد، وحتى ولو كان الأمر يتعلق بقيادة عاملة وأخرى متقاعد، مما يندرج بنقل الخلافات إلى دواليب المؤسسة العسكرية.

وكان نزار أصدر مطلع الألفية مذكرات يسرد خلالها مواقفه منذ مغادرته لمبنى "تاعارا" (وزارة الدفاع الوطني) العام 1996، وانتقاله من القبول بالمرشح الأقل سوءا لرئاسة البلاد العام 1999، في إشارة إلى بوتفليقة، ثم معارضته له في 2004، ثم الجهود المبذولة من أجل بناء

انطلاقا من نواة جيش التحرير الوطني (1962-1964)، إلى غاية تنحيه من وزارة الدفاع العام 1996.

وهاجم نزار بقوة القيادة العسكرية الحالية، متهما إياها بتوظيف الرصيد التاريخي من أجل الهيمنة على المؤسسة العسكرية، واللعب على أوتار الوطنية وثورة التحرير لمخادعة الشارع الجزائري، بدل التوجه إلى إرساء قواعد الاحترافية والتشبيب وتسليم المشعل للأجيال الجديدة.

وجاء البيان الصوتي الذي سجله نزار في مقر إقامته ببرشلونة الإسبانية،



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - دعا وزير الدفاع الجزائري الأسبق الجنرال خالد مزار، منتسبي المؤسسة العسكرية في بلاده إلى التزمذ على القيادة الحالية للجيش، من أجل إقناع البلاد من التغيير الأسود الذي ينتظرها في ظل تفرّد العسكر بالسلطة، بعد تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ووجه الجنرال المتقاعد الموصوف بـ"المتحيز للجدل"، نداءه إلى من أسماهم بـ"الأصدقاء" في المؤسسة العسكرية، من أجل التحرك على كلمة رجل واحد بغية وقف ما وصفه بـ"الانحراف"، في إشارة إلى قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، ومجموعة الضباط السامين المقربين منه.

وجاء نداء وزير الدفاع السابق، في أعقاب إصدار القضاء العسكري المحلي لمذكرة توقيف دولية في حقه وحق نجله والمدعو فريد بن حمدين، بتهم التامر والمساس بالمصلحة الوطنية، بعدما قرّر الثلاثي المطلوب البقاء في الخارج وعدم العودة للبلاد، خشية اعتقالهم من طرف المصالح المختصة. وعرّج بيان صوتي أصدره خالد مزار، ليل الخميس/الجمعة، وتم تداوله على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي، إلى ظروف وخلفيات تكوين المؤسسة العسكرية في الجزائر،

تعنت الجيش يدفع الشارع للعصيان المدني

ويطالب المحتجون منذ انطلاق حراكهم في 22 فبراير الماضي بتطهير الجزائر من رموز نظام بوتفليقة ومحاسبة الفاسدين.

كما رفع المتظاهرون شعارات ضد كريم بونس منسق هيئة الحوار التي كلفها السلطات الجزائرية بإجراء مشاورات لتحديد شروط الانتخابات الرئاسية المقبلة، بعد إلغاء تلك التي كانت مقررة في الرابع من يوليو لخلافة بوتفليقة. ودعت هذه الهيئة الخمس، إلى إجراء الانتخابات الرئاسية سريعا لكن دون تدخل حكومة نورالدين بدوي الذي وصفوه بأنه "ممثل التزوير".

الجزائر - يدفع تعنت الجيش الجزائري وإصراره على إجراء انتخابات رئاسية متجاهلا مطالب الشارع بضرورة إبعاد كل المحسوبين على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الشارع الذي يحث بشكل أسبوعي منذ نحو سبعة أشهر إلى العصيان المدني.

وخرج الجمعة عشرات الآلاف من الجزائريين لمواصلة حراكهم الذي بدأه منذ 25 أسبوعا مؤكدين على موقفهم المتمسك بالتغيير الجذري والكامل لبقايا نظام بوتفليقة، ومجددين مطالبهم برحيل رئيس الدولة المؤقت

جزءا منها".



القادم أسوأ